



منظمة العمل العربية



قطاع الشؤون الاجتماعية

التقرير الختامي والتوصيات

حلقة نقاشية

”الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية في ظل

الازمات”

2 ديسمبر 2020

تقديم:

حرصا من منظمة العمل العربية و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية) على تعزيز جهود الدول العربية الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما يسهم في القضاء على الفقر متعدد الأبعاد، وخاصة في مواجهة تبعات جائحة "كوفيد - 19"، قد نظما حلقة نقاشية حول "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية في ظل الازمات"، من اجل ابراز المبادرات العربية الرائدة الخاصة به في الدول العربية ، وتسليط الضوء على أهمية الدور الذي يمكن ان يقوم به الاقتصاد الاجتماعي في مواجهه الازمات الراهنة والحد من اثارها السلبية .

الاهداف:

- الخروج بتوصيات حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني و ابراز دوره في تجسيد أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية.
- وضع خطة عمل عربية لدعم المبادرات المقدمة والاستلham بأخرى ناجحة في بعض البلدان العربية وإحداث نماذج ابتكاريه لتجارب جديدة لفائدة الفئات الهشة.

المحاور:

- التعاونيات كمدخل للتمكين الاقتصادي في ظل جائحة "كوفيد - 19".
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمنط اقتصادي في مواجهة الازمات.
- جامعة الدول العربية آلية إقليمية لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الجهات المشاركة:

- وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل في الدول العربية.
- منظمات أصحاب الأعمال في الدول العربية.
- منظمات العمال في الدول العربية.
- منظمات دولية وعربية ذات صلة بالموضوع.

افتتاح أعمال الحلقة:

بمشاركة 17 دولة وهم (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، الصومال، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، المغرب، مصر، موريتانيا، اليمن) وعدد من الضيوف والخبراء المشاركين تم افتتاح أعمال الحلقة " في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق 2020/12/2.

الافتتاح:

- كلمة معالي الأستاذ فايز المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية القاها المستشار / عماد شريف - مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي.
- كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القاها سعادة الوزير مفوض / طارق نبيل النابلسي مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية.

● جلسة عمل المحور الاول:

عرض خلالها سعادة الوزير مفوض / طارق نبيل النابلسي مداخلة حول " جامعة الدول العربية آلية إقليمية لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني".

● جلسة عمل المحور الثاني:

عرضت خلالها السيدة / منجية هادفي مداخلة حول " الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كبديل تنموي "

● جلسة عمل المحور الثالث:

عرض فيها الدكتور عبد المولى اسماعيل مداخلة حول " التعاونيات كمدخل للتمكين الاقتصادي في ظل جائحة "كوفيد - 19".

المدخلات :

- السيد / غسان غصن - الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
- السيد / زهير فياض - وزارة العمل اللبنانية.
- السيد / ثامر بن علي - كاهية مدير إدارة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ووزارة الشؤون الاجتماعية تونس.
- المهندس ناصر الجريد - رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية - السعودية

التوصيات :

من خلال ما تضمنته محاور الورشة من مقترحات ومجمل المدخلات والآراء التي قدمها السيدات والسادة المشاركين، تم التوصل الى التوصيات التالية:

أولاً : العمل على نشر ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لدى كافة الفئات وعرض وتعميم التجارب الناجحة في هذا المجال للاستفادة منها

ثانياً : دعوة منظمة العمل العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القطاع الاجتماعي ، الى الاستمرار في تنظيم سلسلة من الفعاليات المتخصصة، في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتمثين جهودهما في هذا الاطار .

ثالثاً : دعوة الدول العربية الى الإسراع في تهيئة وتحديث الإطار التشريعي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبالشكل الذي يمكنه من أداء المهام المناطة به في تحقيق التنمية المتوازنة بشقيها الاجتماعي والاقتصادي .

رابعاً : دعوة منظمة العمل العربية إلى اقرار أداه معيارية عربية " اتفاقيه أو توصية خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني " بهدف تعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة في مواجهة الأزمات

خامساً : أهمية العمل على رقمنة المعلومات والبيانات الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنطقة العربية وذلك لوضع قاعدة بيانات عربية في هذا المجال وبالشكل الذي من شأنه الاسهام في تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوير آلية عمله.

سادساً: دعوة منظمة العمل العربية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى العمل على وضع استراتيجية عربية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

سابعاً: التأكيد على تنفيذ توصيات ورشة العمل التي نظمتها منظمة العمل العربية بالتعاون مع قطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية، حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية للحد من العمل الهش 2018، لدعم الاندماج الاجتماعي، ولاسيما فيما يتعلق بما يلي:

- موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومنظمة العمل العربية، بالمعلومات والبيانات المتاحة حول مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تمهيداً لإعداد قاعدة بيانات عربية في هذا الشأن.
- العمل على دعم المبادرات والمشاريع الناشئة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تعزيز دور الإعلام ليقوم بدوره التوعوي والترويجي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بوصفه قطاعاً يدعم تحقيق التنمية المستدامة والعدالة.

ثامناً: تعزيز دور الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة ومؤسسات المجتمع المدني لإرساء منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.